التقييم الوطني
للمخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب
في الإمارات العربية المتحدة

تحديث 2019
(للجهات المختصة)

سري للغاية - للاستخدام الداخلي فقط
05 مايو 2019

جدول المحتويات

مقدمة 4
القسم الأول إجراءات التخفيف في الدولة بخصوص مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 6
القسم الثاني منهجية تقييم المخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب 7
القسم الثالث تقييم تهديدات غسل الأموال 8
الجدول 1: الجرائم المرتبطة بغسل الأموال في التقييم الوطني للمخاطر في الدولة 8
التحليل 9
الجدول 2: التصنيف الشامل لملفات تهديدات غسل الأموال 11
القسم الرابع: تقييم تهديدات تمويل الإرهاب 13
التحليل 13
الجدول 3: أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة التي حققت فيها جهات إنفاذ القانون حسب المصدر 13
الجدول 4: عدد الأشخاص والمنظمات المدرجة من دولة الإمارات على الصعيد المحلي بموجب قرارات مجلس الوزراء 14
القسم الخامس: السياق الوطني وجوانب الضعف المحتملة 14
القسم السادس: تقييم جوانب الضعف القطاعي 17
التحليل 17
الجدول 5: قائمة التصنيف الشامل لملفات جوانب الضعف القطاعي على أرض الدولة 18
الجدول 6: قائمة التصنيف الشامل لملفات جوانب الضعف القطاعي في المناطق الحرة المالية 18
المنشآت المالية 18
الجدول 7: عدد المنشآت المالية في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية (ديسمبر 2017) 19
الأعمال والمهن غير المالية المحددة 22
الجدول 8 - الأعمال والمهن غير المالية المحددة في دولة الإمارات 22
القسم السابع. تقييم جوانب الضعف الخاصة بالأشخاص الاعتبارية 26
الجدول 9 - عدد الأشخاص الاعتبارية المؤسسة في دولة الإمارات (31 ديسمبر 2017) 26
الجدول 10 - أكبر مسجلي الشركات في الدولة (كما هي في 31 ديسمبر 2017) 26
الجدول 11 - مستويات جوانب الضعف الكامنة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة في أرض الدولة 27
الجدول 12 - تقييم مستويات جوانب الضعف الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة في المناطق الحرة المالية 28
الجدول 13 - تقييم مستويات جوانب الضعف الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة في المناطق الحرة التجارية 28
القسم الثامن: تقييم احتمالية مخاطر تمويل الإرهاب في الجمعيات غير الهادفة للربح 29
الجدول 14: ملخص تقييم المخاطر الكامنة لتمويل الإرهاب الخاص بالجمعيات غير الهادفة للربح في دولة الإمارات30
الخلاصة 30
الملحق - تحديث الإحصائيات المتعلقة بتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب 32
الجدول 15 - تقارير التعاملات المشبوهة المستلمة من وحدة المعلومات المالية والمرسلة من الجهات المختلفة من 2013 الى D 2018 32
الجدول 16 - تحقيقات غسل الأموال من قبل جهات إنفاذ القانون حسب الإمارة 33
الجدول 17 - عدد تحقيقات تمويل الإرهاب التي أجرتها جهات إنفاذ القانون وعدد المحالة منها الى النيابة العامة 33

الجدول 18 - طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المحالة من وزارة العدل - التعاون الدولي الى النيابة العامة داخل الدولة (أغراض جنائية) 34
الملحق - تحديث الإحصائيات المتعلقة بجوانب الضعف 35
الجدول 19 - توزيع تراخيص الأعمال والمهن غير المالية المحددة في دولة الإمارات (كما هي في 01 ديسمبر 2017) 35
الملحق - خصائص جوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستويات الخطر التي تم تقييمها بناءً على نوع الشركة 38

مقدمة

- تتطلب مجموعة العمل المالي (فاتف) تحديد المخاطر الكامنة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها واستيعابها على مستوى الدولة وهي تمثل جزءً رئيسياً من إعداد وتطبيق نظام وطني فعال لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ويتضمن هذا القوانين والأنظمة والتدابير القسرية وغيرها من الإجراءات الكفيلة بتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويساعد على وضع الأولويات وتخصيص المصادر بكفاءة عالية من السلطات والجهات المعنية.
- بدأت أعمال التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات في منتصف 2016 واستمرت طوال عامين. واشتملت على العديد من الاجتماعات والتنسيق مع جميع السلطات المختصة من جميع إمارات الدولة بما في ذلك المناطق الحرة والقطاع الخاص وأخذ بالاعتبار جميع مصادر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ركزت عملية إعداد التقييم الوطني للمخاطر على تقييم المخاطر الكامنة ولخصت نتائج ذلك في موجز التقييم الوطني للمخاطر.
- وبشكل مهم، كان التقييم الوطني للمخاطر جزءاً من عملية شاملة وطويلة المدى، عملت دولة الإمارات من خلالها على وضع خطة عمل متكاملة لإجراء تقييم للمخاطر الكامنة واستكمال التقييم الذاتي المفصل للامتثال الفني وامتثال الفعالية بناء على متطلبات مجموعة العمل المالي (فاتف) بالتفصيل الوارد في منهجية فاتف لكل توصية ولكل نتيجة مباشرة، كجزء من استعداد الدولة للتقييم المتبادل الذي تجريه فاتف/مينافاتف.
- يركز هذا التحليل الدقيق على نطاق وعمق جميع ضوابط مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة ويمثل الأساس الرامي إلى إعداد خطة عمل وطنية مبنية على المخاطر وإبلاغ جميع الجهات المختصة والمعنية بالمنهج القائم على المخاطر.
- راعى تحديث التقييم الوطني للمخاطر 2019 جميع المعلومات الجديدة حول المخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ الانتهاء من النتائج الأولى للتقييم الوطني للمخاطر الذي أجرى في بداية 2018 بما في ذلك الاحصائيات المتعلقة بالتحقيقات والإحالات إلى النيابة فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى عدد المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والشركات والتي جمعتها الجهات المختصة في عام 2018 وبداية 2019 في سعيها للاستعداد للتقييم المتبادل الذي ستخضع له الدولة.
- لم يحدث أي تغيير على تصنيف المخاطر الكامنة مقارنة بالتقييم الوطني الأول إلا أنه جرى إضافة بعض الاحصائيات الجديدة والمحدثة ومعلومات نوعية بهدف دعم التحليل والاستنتاجات بصورة أفضل.
- في تحديث التقييم الوطني للمخاطر، جرى تلخيص منهجية التقييم المتبعة يليها نتائج تقييم التهديدات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ويعرض التحديث كذلك نظرة عامة على الهيكل الجيوسياسي والاقتصادي الاجتماعي والتنظيمي والقانوني لدولة الإمارات وتحديد جوانب الضعف المحتملة على الصعيد الوطني.
- ويتضمن التقييم أيضاً تقييم جوانب الضعف القطاعي وتلك المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين والجمعيات غير الهادفة للربح.

- يبدأ التحديث بملخص حول العديد من إجراءات التخفيف المتبعة في دولة الإمارات لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعدة في 2018 والخاضعة للتطبيق في الوقت الحالي للتعامل مع المخاطر الكامنة المحددة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القسم الأول إجراءات التخفيف في الدولة بخصوص مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

- بعد الانتهاء من نتائج التقييم الوطني للمخاطر في مطلع 2018، وبناء على إجراء تقييم ذاتي شامل للامتثال الفني وامتثال الفعالية مقارنة بمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف) لتخفيف المخاطر الكامنة المحددة في تقييم المخاطر الوطني، خضع نظام مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة لنقلة نوعية بهدف إعداد إطار وطني متماسك ومبني على المخاطر على المستويين التشغيلي والقانوني.
- تتضمن إجراءات تخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدة في أواخر 2018 وبداية 2019 مجموعة واسعة من التدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية التي تعيق وتمنع وتكشف غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتفق مع المعايير الدولية.
- يوفر النظام الشامل لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة منهجاً فعالاً وأكثر تنسيقاً لتخفيف المخاطر الكامنة المحددة في غسل الأموال تمويل الإرهاب.
- وفي هذا الخصوص، وضعت الدولة أساساً قانونياً موحداً لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لعام 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 10 لعام 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لعام 2019 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الارهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
- ينطبق المرسوم بقانون الجديد على حدٍ سواء على المستويين المحلي والاتحادي بما في ذلك المناطق الحرة التجارية والمالية. ويتضمن تدابير وقائية أشد تنطبق على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.
- تتضمن التدابير الجديدة لتحسين مستوى الشفافية تحديد المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية ومتطلبات جديدة لقطاع الجمعيات غير الهادفة للربح وصلاحيات وآليات أكثر وضوحاً للتحقيق ومصادرة متحصلات الجرائم.
- أصدرت الدولة أيضاً قرار مجلس الوزراء وقرار وزاري أيضاً لتحسين تطبيق العقوبات المالية المستهدفة حسب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- تم صياغة هذه التحسينات بموجب خطة العمل الوطنية الداخلية التي تدعم الاستراتيجية الجديدة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب التي تبتنها الحكومة.
- تتولى اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة (اللجنة الوطنية) والتي أسسها سمو وزير المالية ويرأسها محافظ المصرف المركزي عمليات التنسيق واتخاذ القرارات بخصوص مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وجرى أيضاً توسيع المهام وزيادة أعضاء اللجنة في بداية 2019.
- تعمل اللجنة على تحديث وتنسيق ومراقبة تنفيذ خطة العمل الوطنية بالدولة عن كثب آخذة بعين الاعتبار مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديدة والناشئة.
- نص التحديث الجديد للتقييم الوطني للمخاطر 2019 على التحديثات الضرورية لمعلومات المخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب لمتابعة دعم اللجنة الوطنية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية المدروسة بناء على هذه المخاطر والمساهمة في وضع السياسات والعمليات المبنية على المخاطر لجميع السلطات المختصة في الدولة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

القسم الثاني منهجية تقييم المخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب

- تتضمن عملية التقييم الوطني للمخاطر تقييم المخاطر الكامنة في الدولة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وجوانب الضعف القطاعي. تمثل هذه التهديدات وجوانب الضعف المخاطر الرئيسية التي تواجه الحكومة في الدولة والجهات الخاضعة للتنظيم وأنشطتها قبل تطبيق الضوابط. وتأخذ المنهجية في الاعتبار السياق الوطني والإقليمي المحدد للدولة باستخدام جميع البيانات الكمية والنوعية المتاحة.
- بدأ التقييم الرسمي الأول في عام 2017 من خلال الطلب من جميع السلطات المختصة تعبئة نماذج تقييم التهديدات وجوانب الضعف (أو ملفات) ثم عقد المناقشات وتحليل هذه الردود. وضع التقييم أساس تشجيع السلطات على التفكير بطريقة منهجية حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في اختصاص كل منها وتعزيز الفهم المشترك لهذه المخاطر.
- حصلت اللجنة الفرعية للتقييم الوطني للمخاطر على مدخلات وتغذية راجعة مبكرة عن طريق التواصل مع الجهات الرقابية على المنشآت المالية وجهات ترخيص الأعمال والمهن غير المالية المحددة وجهات إنفاذ القانون والمنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (القطاع الخاص) للنظر في عملياتها وذلك لتقييم كيفية استغلالها لغايات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالتالي كشف المزيد من المعلومات حول عوامل المخاطر الكامنة. وتم استخدام هذه التغذية الراجعة إلى جانب إجراء التقييم الرسمي الوطني للمخاطر.
- تم تصنيف ملف كل تهديد وكل جانب ضعف قطاعي على مقياس من 4 مستويات هو منخفض، ومتوسط، ومتوسط-عالي، وعالي، باستخدام معايير تقييم محددة مسبقاً لكل مستوى منها. وجرى تحديد التصنيفات بالاتفاق مع جميع السلطات المختصة ذات الصلة من خلال ورش العمل المنعقدة معهم.
- وجرى أيضاً تقييم ثقة الجهات في المعلومات المستخدمة لتحديد مستوى المخاطر. وتساعد هذه المعلومات في إرشاد الجهات قُدماً في جهودهم لتحسين الاحصائيات المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وكذلك تم إعداد تقييم واسع على المستوى النوعي لجوانب الضعف الوطنية كجزء من عملية التقييم الوطني للمخاطر (انظر أدناه) مع الأخذ بالاعتبار سياق الدولة ككل.
- وأخذت عملية التقييم الوطني للمخاطر في الدولة بالاعتبار أيضاً جوانب الضعف الكامنة في الملكية وهيكلية الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية بالإضافة إلى جوانب الضعف المتعلقة بالجمعيات غير الهادفة للربح لاستغلالها في تمويل الإرهاب (انظر أدناه).

القسم الثالث تقييم تهديدات غسل الأموال

- في سياق دولة الإمارات، يوضح الجدول أدناه 21 جريمة متعلقة بغسل الأموال تم تقييمها جميعاً (وتتضمن غسل الأموال عن طريق أطراف ثالثة).

الجدول 1: الجرائم المرتبطة بغسل الأموال في التقييم الوطني للمخاطر في الدولة

م	الجرائم	م	الجرائم (تكملة)
1	الفساد والرشوة	11	الاتجار غير المشروع بالبضائع المسروقة وغيرها من البضائع
2	تزييف العملة	12	التعاملات الداخلية والتلاعب بالسوق
3	تزييف وتقليد المنتجات	13	الخطف
4	تهريب المخدرات	14	القتل
5	الجريمة البيئية	15	القرصنة
6	الابتزاز	16	غسل الأموال من طرف ثالث محترف
7	التزوير	17	الاستغلال الجنسي
8	الاحتيال	18	التهريب
9	الاتجار بالبشر	19	الجرائم الضريبية
10	الاتجار غير المشروع بالأسلحة	20	الإرهاب بما فيه تمويل الإرهاب
		21	السرقة والسطو

- تضمنت عملية تحديد مخاطر غسل الأموال معلومات كمية ونوعية شاملة باستخدام المعايير الثلاث المحددة مسبقاً التالية (لأي من مستويات التهديد):
  1. قدرة الفاعل: إلى أي مدى يملك فاعلو التهديد الموارد والشبكات لغسل متحصلات الجريمة (مثل الوصول إلى الأطراف المسهلة للجريمة، والروابط مع الجريمة المنظمة وغيرها).
  2. نطاق نشاط غسل الأموال: إلى أي مدى يستخدم فاعلو التهديد المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وغيرها من القطاعات لغسل متحصلات الجريمة.
  3. متحصلات الجريمة: حجم قيمة الدرهم المقدرة لمتحصلات الجريمة الناتجة سنوياً من الجرائم الساعية إلى الربح.
- استخدمت الدولة مختلف المعلومات لتحديد حدة التهديدات الإقليمية وأضافت إحصائيات من جهات إنفاذ القانون حول التحقيقات والإدانات وإحصائيات حول الجرائم التي تم ضبطها على الحدود الإماراتية وتقارير المعاملات المشبوهة وبيانات اتجاهات الجريمة في الدول المجاورة والتي جمعتها سلطات الجمارك بالدولة والسلطات الأمنية الأخرى.
- ساهمت جهات إنفاذ القانون والنيابات العامة في الدولة، بما في ذلك سلطات الجمارك والسلطات الأمنية في التقييم الوطني للمخاطر من خلال الاعتماد على علمهم وفهمهم لأنماط الجريمة في الدولة.

التحليل

- حددت السلطات في الدولة أعلى التهديدات/الجرائم المتعلقة بغسل الأموال على أنها الاحتيال وتزييف وتقليد المنتجات، وتهريب المخدرات وغسل الأموال عن طريق أطراف ثالثة.

- حصلت جريمة الاحتيال على تصنيف متوسط-عالي بحسب متحصلات الجريمة المقدرة بالنظر إلى عدد التعاملات المنخفض في القضايا المكتشفة. أبلغت جهات إنفاذ القانون عن أكبر عدد من القضايا لهذه الجرائم. يسيطر الاحتيال بصورة كبيرة على جميع الجرائم الأصلية المستخدمة لغسل الأموال. وجدت هذه الجريمة في العديد من الأنشطة مثل الاحتيال الإلكتروني وبرامج البريد الإلكتروني ومخططات الاحتيال (Ponzi Schemes) والمستندات الاحتيالية والفواتير المزورة من تمويل التجارة والاحتيال التأميني والاحتيال العقاري (الاستئجار دون علم المالك) والاحتيال الهاتفي والاحتيال في إصدار التأشيرات والهويات والاحتيال التجاري وغيره. وقد اتضح اشتراك أفراد ومجموعات في الاحتيال باستخدام أدوات وتقنيات متفاوتة في التعقيد (من بسيطة إلى متطورة). وأثرت الأفعال الاحتيالية على المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة مثل البنوك والصرافين وشركات التمويل والاستثمار والأوراق المالية وحوالة دار وشركات التأمين وشركات الحسابات والتدقيق وتجار المعادن والأحجار الثمينة والوسطاء العقاريين والمحامين والشركات القانونية وغيرها. ويتعامل تقرير التقييم الوطني للمخاطر مع أكثر من 100,000 إحالة إلى النيابة العامة لهذه الجرائم خلال فترة خمس سنوات من 2012 إلى 2016. ومعظم هذه القضايا وردت إلى شرطة دبي.

- بالنسبة إلى تزييف وتقليد المنتجات، فإن الدولة يصل إليها عدد عالي نسبياً من مقلدي المنتجات الاستهلاكية (حقائب، ملابس، مجوهرات، أعمال فنية، ملابس رياضية، أحذية، أجهزة إلكترونية، ومعدات أمنية وغيرها) لأنها تستقبل أعداداً كبيرة من السياح والمسافرين العابرين، ولكونها أيضاً محطة تسوق عالمية نظراً لعدم فرض أية ضرائب خلال الفترة محل المراجعة. ويتفاوت الأفراد والمجموعات المتورطة في تزييف وتقليد المنتجات من حيث الخبرة، فبعضهم لديه معرفة سطحية بالأمر وبعضهم الآخر يمتلك مستويات عالية من المعرفة والتعقيد. ويتضمن النطاق الأعمال والمهن غير المالية المحددة (خصوصاً الشركات التي تقدم خدمات التسجيل) والمنشآت المالية (خصوصاً مزودي خدمات الأموال) والشركات الصغيرة والمتوسطة والضوابط الجمركية والحدودية. تم الإبلاغ عن 1,500 حالة تقريباً لهذه الجرائم من مختلف جهات إنفاذ القانون خلال الفترة من 2012-2016. ومعظم هذه القضايا وردت إلى النيابة العامة بدبي.

- تتضمن جريمة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية أفراداً ومجموعات متورطة بوصفهم الفاعلين الأساسيين بمستويات متوسطة إلى عالية من حيث التعقيد. وتضمنت القنوات المستخدمة في الجريمة المنشآت المالية (خصوصاً الصرافين) والأعمال والمهن غير المالية المحددة والشركات الصغيرة والمتوسطة والضوابط الجمركية والحدودية. وقد حصل كلٍ من موقع الإمارات بالقرب من دول تنتج المخدرات، وبالنظر إلى احتلال دبي موقع مهم كمحطة عبور لنقل البضائع والأشخاص، والنطاق، ومتحصلات الجريمة المقدرة، وقدرة المجرمين على تصنيف عالٍ. وتم ورود العديد من القضايا عن طريق جهات إنفاذ القانون.

- يمثل غسل الاموال عن طريق أطراف ثالثة إلى حد بعيد الفئة الأوسع بين الجرائم المدرجة تحت غسل الأموال. فهي تتضمن ناقلو النقد والحوالة دار وشركات الاستشارات في المناطق الحرة والتعامل بعملة بيتكوين واستخدام بطاقات الائتمان والخصم المباشرة والدفعات عن طريق الغير.

وتبين اشتراك أفراد ومجموعات منظمة في هذه الجريمة تتفاوت بين مستويات بسيطة إلى متقدمة من التعقيد. وتنطوي هذه الجريمة على نطاق واسع أيضاً مع تأثر جميع هذه القطاعات بدرجات متفاوتة وبخاصة المنشآت المالية ومزودي خدمات الأموال لاسيما الحوالة دار وحاملو النقد وشركات الاستشارات ومسائل العملات الافتراضية والبيتكوين والأعمال والمهن غير المالية المحددة بما فيها مزودي خدمات الشركات في المناطق الحرة التجارية والمالية. وورد العديد من هذا النوع من الجرائم من جهات إنفاذ القانون.

- صنف كل من التعاملات الداخلية والتلاعب بالسوق، والسرقة والسطو، والاتجار غير المشروع بالبضائع المسروقة والبضائع الأخرى، والتزوير، والتهريب (بما في ذلك ما يتعلق بالضرائب وضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية) والجرائم الضريبية (المتعلقة بالضراب المباشرة وغير المباشرة)، والإرهاب ويشمل تمويل الإرهاب، على أنها جرائم/تهديدات متوسطة-عالية.
- تضمنت التهديدات المتوسطة في الدولة حسب التقييم الوطني للمخاطر الابتزاز والاتجار بالبشر والفساد والرشوة والاستغلال الجنسي والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتزييف العملة.
- اعتبر التقييم الوطني للمخاطر جريمة القتل والخطف والقرصنة والجريمة البيئية على أنها تهديدات منخفضة لمخاطر غسل الأموال في الدولة.

الجدول 2: التصنيف الشامل لملفات تهديدات غسل الأموال

منخفض	متوسط	متوسط –عالي	عالي
القتل	الابتزاز	التلاعب الداخلية والتلاعب بالسوق	الاحتيال
الخطف	الاتجار بالبشر	السطو والسرقة	غسل الأموال من قبل طرف ثالث محترف
القرصنة	الفساد والرشوة	الاتجار غير المشروع بالبضائع المسروقة والبضائع الأخرى	الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة
الجريمة البيئية	الاستغلال الجنسي	التزوير	تزييف وتقليد المنتجات
	الاتجار غير المشروع بالأسلحة	التهريب	
	تزييف العملة	الجرائم الضريبية	
		الإرهاب ويشمل تمويل الإرهاب	

- تشهد الدولة معدلات منخفضة نسبياً من الجرائم وارتكبت العديد من الجرائم محل التقييم خارج الدولة واعتبرت منتجة لمتحصلات كبيرة يتم إدخالها إلى الدولة.
- بالنسبة للجرائم عالية المخاطر، تم الإبلاغ عن مشاركة أفراد ومجموعات أجنبية لها مستويات مختلفة من التعقيد، إلا أن بعض المجموعات الإجرامية المشاركة أظهرت مستويات منخفضة من التعقيد في غسل الأموال.
- بخصوص التلاعب بالسوق، تخضع الأسواق المالية لرقابة وثيقة على أساس الوقت اللحظي باستخدام أنظمة الرقابة المتقدمة وبالتالي يمكن كشف هذه الجرائم بسهولة. وبالرغم من أن مرتكبي هذه الجريمة هم أشخاص متطورون، ويتضمن النطاق المنشآت المالية (خصوصاً قطاع الأوراق المالية ومزودي خدمات الأموال) والمناطق الحرة المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المعاملات نسبياً، إلا أن هذه الجريمة مصنفة على أنها متوسطة-عالية.
- السطو والسرقة والاتجار بالبضائع المسروقة والتزوير صغيرة نسبياً من حيث القيمة لكنها سائدة في الدولة جراء العديد الكبير من العمالة في الدولة وعليه صنفت هذه الجرائم على أنها متوسطة-عالية. وقد وجد أن الأفراد والمجموعات المنظمة متورطة في هذه الجرائم ونطاق نشاطها واسع.
- تحدث جرائم التهريب والجرائم الضريبية بالنظر إلى أن الدولة محطة عبور (ترانزيت) وخالية من الضرائب (حتى 2017) خلال الفترة السابقة التي تم فيها جمع الاحصائيات. واستلمت الإمارات عدداً لا بأس به من طلبات التعاون وتبادل المعلومات من الدول الأجنبية فيما يتعلق بالجرائم الضريبية في هذه الدول.
- وردت معظم هذه الجرائم إلى دبي وجرت 90% من تحقيقات غسل الاموال في الدولة في إمارة دبي.

- تم استغلال كل فئة من المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لغسل الأموال. وكانت البنوك عنصراً مشتركاً في جميع القضايا الخاضعة للمراجعة تقريباً، و67% من طلبات المعلومات المالية ارتبطت بالمنشآت المالية.
- بخصوص غسل الأموال المحترف على وجه التحديد، فقد اشترك في الأغلب ناقلو النقد (عن طريق المنافذ البرية) ومزودي خدمات الأموال بما في ذلك حوالة دار والأعمال والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك شركات الاستشارات/مزدو خدمات للشركات في المناطق الحرة والتعامل بالبيتكوين باستخدام بطاقات الائتمان/الخصم المباشر والدفعات عن طريق الغير.
- بين عامي 2014 و2018، شهدت الدولة 185,161 افصاحاً عبر الحدود من أشخاص وشركات (معظمها في دبي) واكتشفت السلطات 1558 حالة عدم افصاح نتج عنها مصادرة الأموال والأصول. وبصورة عامة، صادرت السلطات الجمركية نقوداً وأصولاً بقيمة 59 مليون درهم إماراتي.
- كانت 72% من أحكام المصادرات و88% من أحكام إدانات غسل الأموال متعلقة بالاحتيال والتزوير. وكانت مواضيع الأصول المسروقة/الاختلاس والشيكات المزورة وتزوير المستندات في الحالات محل المراجعة.
- تضمن عدد كبير من الحالات محل المراجعة الحوالات عبر الحدود والشركات الوهمية في الدولة وشراء الأراضي أو العقارات في الدولة.
- كانت المناطق والدول محل التقييم من حيث أعلى مستويات الجرائم بالنسبة لدولة الإمارات هي باكستان والهند وإيران وبنغلاديش والصين وروسيا وجنوب إفريقيا ونيجيريا والصومال ولبنان واليمن وسوريا والعراق وأفغانستان وشمال إفريقيا.
- تمثلت النسبة السائدة لأشكال التعاون الدولي المختلفة مع فرنسا وألمانيا والهند وكزاخستان وهولندا وعمان وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمملكة العربية السعودية.

القسم الرابع: تقييم تهديدات تمويل الإرهاب

- تناول تقييم المخاطر الوطني التهديدات المرتبطة بتمويل الإرهاب من خلال النظر في عوامل التصنيف التالية بناء على المنظمات الإرهابية المحددة في البداية بموجب صلتها بالدولة بالنظر لتمويل الإرهاب:

1. قدرة الفاعلين: إلى أي مدى يصل تعقيد الفاعل وشبكته وموارده للمساهمة في الأنشطة الإرهابية المرنة والدائمة على المدى الطويل. تعتبر هيكلية مجموعة الفاعل ومنظمته وحجمها ومدى تعقيدها بالإضافة إلى تنوع الأدوات الخاصة بجمع الأموال عوامل هامة للنظر فيها عند إجراء هذا التقييم.
2. النطاق- على المستوى العالمي: مدى امتلاك الفاعلون لشبكة من الداعمين/المتعاطفين الذين يساهمون في مرونة الفاعلين في ارتكاب أنشطة تمويل الإرهاب. عند النظر في معيار النطاق على المستوى العالمي، يجب الأخذ بالاعتبار أيضاً مستوى اندماج أنشطة تمويل الإرهاب ضمن المجتمعات في الدولة. يتضمن مستوى الاندماج المشاركة الفاعلة للمجتمعات في أنشطة تمويل الإرهاب سواء بعلمهم بها أو بدون علم.
3. تقدير الأموال المجمعة: القيمة المقدرة للأموال المجمعة في الدولة من فاعلي تمويل الإرهاب لدعم الإرهابيين والمنظمات الإرهابية أو الأفعال الإرهابية. يجب أن يأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار أي نوع من الدعم بما في ذلك الدعم بالمال أو المواد سواء من الأموال المشروعة أو متحصلات الجرائم. راجع القسم أعلاه لمزيد من التفاصيل حول إعداد ملف تمويل الإرهاب.

التحليل

- تم تصنيف الإرهاب بما في ذلك تمويل الإرهاب على أنه متوسط-عالي بسبب موقع الدولة المجاور لبعض الدول الإقليمية التي تشهد اضطرابات سياسية.
- الأطراف الفاعلة في هذه الفئة هم أشخاص ومجموعات بمستويات متفاوتة من التعقيد والمصادر بما فيها بعض المجموعات المتقدمة ذات المصادر المالية الكبيرة.
- تضمنت الأنشطة الانضمام و/أو تأسيس و/أو إدارة الجماعات الإرهابية و/أو تمويل الإرهابيين أو التنظيمات الارهابية (بما في ذلك مخصصات السفر) و/أو الترويج للتنظيمات الإرهابية و/أو الحصول أو التصدير بأية طريقة كانت أية مواد للأغراض الإرهابية و/أو بدء استخدام الأسلحة غير التقليدية في حال قصدت لاستخدام إرهابي.
- مع زيادة الأنشطة الإرهابية والتنظيمات الإرهابية منذ 2014 (بما فيها داعش)، شهدت الدولة زيادة كبيرة في عدد التحقيقات المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب بين عامي 2014 و2018.
- وهذه الزيادة في تحقيقات تمويل الإرهاب في السنوات الأخيرة جزء من استراتيجية الدولة الرادعة للإرهاب وتمويل الإرهاب. ومن خلال استراتيجية المكافحة المتبعة، زاد عدد التحقيقات بحيث خضعت جميع حالات الاشتباه، حتى تلك البعيدة منها، للتحقيق.
- تم الإبلاغ عن أكثر من 100 تحقيق في تمويل الإرهاب من 2014 إلى 2018 مع تجاوز متحصلات الجريمة في إحدى هذه القضايا إلى مليون درهم إماراتي.
- وتأتي التحقيقات في هذه القضايا نتيجة للبلاغات من الغير والمصادر السرية وتقارير المعاملات المشبوهة والتعاون الدولي حسبما يظهر في الجدول 3.

الجدول 3: أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة التي حققت فيها جهات إنفاذ القانون حسب المصدر

مصادر تحقيقات أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة	2014	2015	2016	2017	2018
تقارير المعاملات المشبوهة	7	7	8	9	6

مصادر تحقيقات أنشطة تمويل الإرهاب المشبوهة	2014	2015	2016	2017	2018
البلاغات من الأطراف الأخرى	3	11	13	31	56
مصادر سرية					
التحقيقات في الجرائم الإرهابية					
إجمالي التحقيقات في تمويل الإرهاب	**10**	**18**	**21**	**40**	**62**

- بناء على المعلومات المتاحة للعموم والمعلومات السرية، بالإضافة إلى النقاش مع السلطات المعنية، حددت الدولة وقيمت على وجه الخصوص 8 مجموعات إرهابية تفرض درجات متفاوتة من تهديدات التمويل على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والقانون والنظام السائدين فيها بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والقاعدة والمقاتلين الأجانب وتنظيم الشباب والحوثيين وجبهة النصرة وطالبان باكستان كما تم تحديد الحرس الثوري الإيراني- فيلق القدس وجماعة بوكو حرام في دراسات الحالة.
- اشتبه أن الأموال المستخدمة لأنشطتهم المرتبطة بالإرهاب في الدولة قد تكون ناتجة في قطاعات مثل القطاع العقاري والتجارة والبناء والمنظمات الخيرية والتعليمية (بما في ذلك رسوم العضوية) والشركات الخاصة بما فيها الشركات الوهمية. ويتم جمع الأموال غالباً عن طريق الأموال النقدية وتحويلات الأموال بما فيها حوالة دار والنظام المصرفي. استخدمت هذه المجموعات الأموال المشبوهة التي تم جمعها في الدولة غالباً لدعم أنشطتها وضمان استمرار وجودها.
- بالإضافة إلى ذلك، صدرت 7 قرارات وزارية في دولة الإمارات بخصوص عملية الإدراج المحلية للإرهابيين والمنظمات الإرهابية في الدولة (راجع الجدول 4 أدناه). وفي عامي 2017 و2018 أصدر مجلس الوزراء 6 قرارات بتحديث القائمة الصادرة عنه بشأن قائمة الإدراج للإرهابيين الأفراد والمنظمات الإرهابية وفق القانون الاتحادي رقم 7 لعام 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.

الجدول 4: عدد الأشخاص والمنظمات المدرجة من دولة الإمارات على المستوى المحلي بموجب قرارات مجلس الوزراء

	2014	2017	2018
عدد قرارات مجلس الوزراء الصادرة	**1**	**4**	**2**
عدد الأشخاص		89	15
عدد الجهات الإرهابية		12	3
عدد المنظمات الإرهابية	83		
إجمالي حالات التحديد	**83**	**101**	**18**

القسم الخامس: السياق الوطني وجوانب الضعف المحتملة

- تضم الدولة كثافة سكانية متنوعة ومتعددة الثقافات وتتميز باقتصاد مستقر وآمن ومؤسسات قوية. وفيها نظام مالي سهل وموقع جغرافي استراتيجي بين آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وتمثل محطة مالية وتجارية عالمية متطورة.
- وعلى وجه التحديد، فهي تقع على أكبر مساحة صحراوية محاطة بالخليج العربي وبحر العرب. بخط ساحلي يبلغ طوله 1,318 كلم. وتتمتع بموقع استراتيجي فريد بمحاذاتها لخليج عمان وإطلالتها الجنوبية على مضيق هرمز الذي يعد محطة حيوية لنقل النفط على مستوى العالم. وتبلغ حدودها البرية 867 كيلومتر منها 410 كلم مع عمان و457 مع المملكة العربية السعودية.

- يعتمد النظام القضائي الإماراتي على القانون المدني بصورة عامة بما في ذلك خدمات المحكمة والخدمات القضائية فيها. يتيح الدستور الإماراتي تأسيس نظام قضائي اتحادي ويمنح إمارات الدولة السبعة الحق في إنشاء نظام قضائي خاص بها. وبالنسبة للإمارات الثلاثة المتبقية وهي أبوظبي ودبي ورأس الخيمة فقد اختارت إنشاء نظام قضائي خاص بها وبالتالي النيابات والمحاكم وجهات انفاذ القانون الخاصة بها.
- يبلغ عدد سكان الدولة 9.3 مليون نسمة بنسبة 69% ذكور و31% إناث من إجمالي السكان.[1] وتصل نسبة غير المواطنين فيها إلى أكثر من 88% من السكان، بينما يشكل المواطنون الإماراتيون أو حاملو الجنسية الإماراتية نسبة 11-12بالمئة المتبقية من السكان.[2] وتصل نسبة المقيمين من دول جنوب آسيا كالهند وبنغلاديش وباكستان وغيرها إلى 59.48% من السكان.[3] ويقيم عدد كبير من سكان الإمارات فيها بموجب تأشيرات عمل قابلة للتجديد كل عامين أو ثلاثة أعوام. وتساهم النسبة الكبيرة المتنوعة من السكان في جزء كبير من التدفقات المالية الصادرة كحوالات مرسلة من دولة الإمارات.
- يبلغ الناتج الإجمالي المحلي للدولة 1,405 مليار درهم إماراتي (يساوي 383 مليار دولار أمريكي تقريباً)[4] بمعدل نمو سنوي قدره 2.7%. [5]
- أسست الحكومة مناطق حرة خاصة ببعض الأنشطة ضمن الإمارات السبع وتتمتع بصلاحيات مستقلة في بعض المناطق. وبصورة عامة، يمكن تصنيف المناطق الحرة على فئتين هما المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة التجارية.
- يوجد في دولة الإمارات منطقتين حرتين ماليتين هما مركز دبي المالي العالمي في دبي وسوق أبوظبي العالمي في إمارة أبوظبي. وهي فريدة من حيث الطبيعة فهي قائمة بموجب مرسوم اتحادي ومبنية على مبادئ القانون العام.
- يؤسس حاكم كل إمارة المناطق الحرة التجارية بصورة عامة. حتى يناير 2019، تضمنت الدولة 31 منطقة حرة تجارية تخضع كل منها لعدد من القواعد والتدابير المختلفة بما في ذلك تسجيل الشركات (ولكن ليس من حيث المسائل الجنائية).
- توجد في الدولة أكثر بقليل من 400,000 شركة مسجلة معظمها في أرض الدولة (دبي وأبوظبي) (راجع المزيد من المعلومات في القسم السابع).
- يمثل قطاع الخدمات التأمينية والمالية مكوناً هاماً في الناتج الإجمالي المحلي في الدولة ويبلغ 134.7 مليار درهم إماراتي (36.7 مليار دولار أمريكي) في 2017 وتمثل 9.6 بالمئة من الاقتصاد الإماراتي.[6]
- تضم الدولة حوالي 1,050 مؤسسة مالية و30,000 مهنة وأعمال غير مالية محددة (راجع المزيد من المعلومات في القسم السادس).
- وتحتل دبي وأبوظبي المرتبة 25 و28 على التوالي في مؤشر المراكز المالية العالمية 2017.
- تشهد الدولة أيضاً معدلات مرتفعة من التجارة في الذهب والمعادن والأحجار الثمينة (راجع القسم السادس أيضاً).
- تستخدم الأموال النقدية كثيراً في التعاملات.

---

[1] حتى 31 ديسمبر 2017 وفق معلومات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء www.fcsa.gov.ae
[2] تقديرات الأمم المتحدة لعام 2017. https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html
[3] مقدرة في عام 2015 حسب كتاب حقائق العالم. https://www.cia.gov/Library/publications/the-world-factbook/geos/ae.html
[4] حسب البيانات الأولية لعام 2017، وفق معلومات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.
[5] معدل النمو السنوي التراكمي للناتج الإجمالي المحلي حسب أسعار 2010 الثابتة (2012-2017) وفق معلومات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.
[6] حسب البيانات الأولية لعام 2017، وفق معلومات الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء

- إن هذه الخصائص الوطنية إيجابية في الدولة ولازمة لتحقيق نموها إلا أنها قد تتعرض للاستغلال الإجرامي بالنسبة للدول الأخرى. يمكن أن يستقطب ذلك المجرمين لاستغلال الخصائص الكامنة في الدولة بطرق مختلفة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك نقل مبالغ نقدية طائلة ناتجة عن متحصلات جريمة وغسل الأموال القائم على التجارة وتحريك مبالغ كبيرة من الأموال غير المشروعة عن طريق النظام المالي الضخم و/أو حوالات بقيم أصغر عن طريق مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة والاستحواذ على و/أو التجارة بالأغراض الفخمة والثمينة مثل الذهب والعقارات واخفاء هوياتهم خلف هياكل معقدة من الشركات باستخدام شركات الاستشارات والتجارية بذكاء أحياناً وعفوياً أحياناً أخرى واستغلال الاختلافات التنظيمية جراء هيكل الحكومة غير المركزي والعدد الكبير من الجهات التنظيمية.

القسم السادس: تقييم جوانب الضعف القطاعي

- حدد التقييم الوطني للمخاطر جوانب الضعف الكامنة في كل قطاع في الدولة بناء على خمسة معايير تصنيف محددة مسبقاً:

1. خصائص كامنة: مدى أهمية القطاع الاقتصادي وتعقيد الهيكل التشغيلي ودرجة تداخله مع القطاعات الأخرى ونطاق عملياته ومدى الوصول إليها.
2. طبيعة المنتجات والخدمات: طبيعة ومدى المنتجات والخدمات المعرضة لجوانب الضعف وحجم وسرعة وتواتر معاملات العملاء المرتبطة بهذه المنتجات والخدمات وفيما لو كانت هذه المنتجات موجودة في تحقيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. طبيعة العملاء: مدى الأعمال الجارية مقابل تلك المتعلقة بالمعاملات والعلاقات التجارية المباشرة مقابل غير المباشرة والانكشاف على الأعمال والعملاء ذوو المخاطر العالية.
4. الوصول الجغرافي: الانكشاف على مناطق ودول ذات مخاطر عالية.
5. طبيعة قنوات التوصيل: مدى إمكانية إجراء توصيل المنتجات والخدمات مع إخفاء الاسم (التوصيل وجهاً لوجه، التوصيل بغير طريقة وجهاً لوجه واستخدام الأطراف الثالثة).

- والملاحظ أنه تم تقييم جوانب الضعف في كل قطاع بصورة منفصلة بالنسبة للشركات في أرض الدولة عن المناطق الحرة المالية في الدولة، نظراً للاختلاف في طبيعة بعض مخاطر غسل الاموال وتمويل الإرهاب التي تتعرض لها المناطق الحرة المالية ولطبيعة الأعمال مقارنة بالشركات في الدولة. ويعزى ذلك بصورة أساسية إلى اختلاف الإطار التشريعي والتنظيمي المطبق على تلك المناطق بخصوص تطبيق القوانين التجارية والمدنية وطبيعة المنتجات والخدمات في المناطق الحرة المالية.
- وبما أنه لا توجد اختلافات محددة في المناطق الحرة التجارية، فقد تقرر عدم الحاجة إلى إجراء تقييم منفصل لجوانب الضعف الكامنة على المستوى الوطني.

التحليل

- تضمنت قطاعات الشركات التي تم تحديدها على أنها معرضة لخطر مرتفع البنوك ومزودي خدمات الأموال/شركات الصرافة وتجار الأحجار والمعادن الثمينة.
- بينما تضمنت القطاعات المعرضة لخطر متوسط-عالي المحامون ووكلاء العقارات ومزودي خدمات الشركات وتجار الأحجار والمعادن الثمينة بالإضافة إلى المستشارين الماليين وصناديق الاستثمار/إدارة الأصول والوسطاء والوكلاء ومزودي الخدمات الائتمانية (شركات التمويل).
- إن أكثر قطاع معرض للمخاطر وتم تصنيفه كأعلى مستوى خطورة على المقياس في المناطق الحرة المالية هو شركات الصرافة والتي تعمل في الوقت الحالي في سوق أبوظبي العالمي فقط.
- يليها القطاعات ذات الخطورة المتوسطة-المرتفعة وتضمنت البنوك والمحامون وغيرها من الشركات القانونية المستقلة ومزودي خدمات الشركات وتجار الأحجار والمعادن الثمينة ووكلاء العقارات بالإضافة إلى الأنشطة ضمن قطاعات الأوراق المالية (وتغطي الوساطة وإدارة الأصول وأمناء الحفظ وإدارة صناديق الاستثمار والمستشارين الماليين).

الجدول 5: قائمة التصنيف الشامل لملفات جوانب الضعف القطاعي داخل الدولة

أرض الدولة			
منخفض	متوسط	متوسط عالي	عالي
	المدققين والمحاسبين (قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	المحامين وكتاب العدل وغيرهم من أصحاب المهن القانونية (قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	البنوك
	أمناء الحفظ	الوكلاء العقاريين	مزودي خدمات الأموال وشركات الصرافة
	التأمين على الحياة/ والاستثمار	مقدمو خدمات الشركات	تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة (قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة)
	التأمين العام على الممتلكات والحوادث	المستشارين الماليين / والاستشارات	
		صناديق الاستثمار/وإدارة الأصول	
		الوسطاء والوكلاء	
		موفرو الائتمان (شركات التمويل)	

الجدول 6: قائمة التصنيف الشامل لملفات جوانب الضعف القطاعي في المناطق الحرة المالية

(المناطق الحرة المالية)			
منخفض	متوسط	متوسط –عالي	عالي
التأمين العام	المدققين المسجلين والمحاسبين وشركات التدقيق والإفلاس (قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	البنوك	مزودي خدمات الأموال/ شركات الصرافة
	التأمين على الحياة	الوسطاء والوكلاء	
		وإدارة الأصول	
		وأمناء الحفظ	
		إدارة صناديق الاستثمار	
		المستشارون الماليون	
		مقدمو خدمات الشركات (قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	
		تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة (قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	
		الوكلاء العقاريين (قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة)	

المنشآت المالية

- تمثل دولة الإمارات مركزاً مالياً إقليمياً مهماً يقدم خدماته إلى العملاء الإقليميين والدوليين على السواء وهي مركز مالي لإفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا.

- تضم الدولة 1,052 مؤسسة مالية خاضعة للتنظيم لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب حتى 1 ديسمبر 2017. وتتوزع هذه المنشآت المالية بين أرض الدولة والمناطق الحرة المالية حسبما يظهر في الجدول 7 أدناه.

الجدول 7: عدد المنشآت المالية في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية (ديسمبر 2017)[7]

نوع الشركة-المنشآت المالية	أرض الدولة		المناطق الحرة المالية	
العدد بتاريخ 1 ديسمبر 2017 (أو حسب ما يذكر في حال الاختلاف)	**عدد المرخص/المسجل منها**	**حجم الأصول (بالمليار درهم إماراتي)**	**عدد المرخص/المسجل منها**	**حجم الأصول (بالمليار درهم إماراتي)**
البنوك[8] -الإجمالي	61	2,695 درهم إماراتي	36	869 درهم إماراتي
- البنوك المحلية	22	2,334 درهم إماراتي	7	383 درهم إماراتي
- البنوك الأجنبية	39[9]	361 درهم إماراتي	29	486 درهم إماراتي
شركات التمويل	27	39 درهم إماراتي[10]	--	--
شركات الصرافة - مزودي خدمات الأموال	118	308 درهم إماراتي حوالات صادرة و 59 درهم إماراتي حوالات واردة	1	0
حوالة دار- مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة	20[11]	لا ينطبق	0	0
التأمين	62	104 درهم إماراتي[12]	82	2.2 درهم إماراتي[13]
الأوراق المالية	279	3,096 درهم إماراتي[14]	366	34.8 درهم إماراتي
الأصول المشفرة	--	--	0	0
إجمالي المنشآت المالية	**567**	5,934 درهم إماراتي	**485**	**906 درهم إماراتي**

- يقع معظم القطاع المالي في الإمارات على أرض الدولة. وتضم أرض الدولة 63% من المؤسسات المصرفية و76% من الأصول البنكية، وعلى الرغم من وجود ترخيص لعدد أكبر من شركات التأمين والأوراق المالية في المناطق الحرة المالية مقارنة بأرض الدولة، تمثل المناطق الحرة المالية 2% و1% فقط من أصول الأوراق المالية والتأمين في الدولة على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، تقع معظم

[7] تم عرض نفس الجدول في مقدمة الاستبيان الفني ولكن جرى تضمين بعض المعلومات الجديدة بخصوص خدمات مزودي تحويل الأموال أو القيمة وأرقام الأصول الخاصة بالتأمين في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية والاوراق المالية في أرض الدولة.

[8] أرقام البنوك في أرض الدولة بالنسبة لعدد المرخص/المسجل منها وحجم الأصول حتى 31 ديسمبر 2017.

[9] بما فيها 12 مصرفاً للأعمال

[10] حتى 1 فبراير 2019- توجد 19 شركة مالية نشطة من الناحية التشغيلية حتى 31 ديسمبر 2018.

[11] حتى 31 ديسمبر 2017 المسجلة في الأصل 309، جددت 20 منها تراخيصها.

[12] حجم الأصول حتى 31 ديسمبر 2017.

[13] حتى 31 ديسمبر 2017 يعادل 613 مليون دولار أمريكي، وتم تحويلها إلى درهم إماراتي بسعر صرف الدولار الواحد عند 3.67 درهم إماراتي.

[14] حتى 31 ديسمبر 2017 يمثل هذا الرقم إجمالي أصول الشركات المدرجة والذي يمثل بدوره معظم شركات الأوراق المالية المرخصة من هيئة الأوراق المالية والسلع.

شركات التمويل ومزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة (حوالة دار) في أرض الدولة، باستثناء شركة خدمات نقدية واحدة (شركة صرافة) في سوق أبوظبي العالمي.

- البنوك وشركات التأمين في أرض الدولة هي مؤسسات أكبر في المتوسط من المنشآت المالية، إلا أن أكبر الأصول المالية بحسب المنشآت هم البنوك المحلية داخل الدولة.

البنوك

- توجد ثلاث فئات رئيسية للبنوك في دولة الإمارات: البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركات التمويل حيث تقدم البنوك التجارية مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التجارية والتجزئة، وبالإمكان أن تكون هذه البنوك تم تأسيسها محلياً، وتكون أغلبية الحصص فيها لمواطني دولة الإمارات أو قد تكون فروع لبنوك أجنبية. وتقدم البنوك الاستثمارية خدمات مالية قائمة على الاستشارات ولا تقبل الودائع ولكنها قد تقترض من مكتبها الرئيسي أو من البنوك المحلية أو الأجنبية أو من الأسواق المالية. وقد يكون كلا البنكين، التجاري والاستثماري، مؤسسة استثمارياً اسلامية في دولة الإمارات.
- وتم دمج قطاع البنوك بشكل كبير مع جميع القطاعات الأخرى في دولة الإمارات حيث تقدم البنوك الموجودة في أرض الدولة مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية بالجملة والتجزئة وتعمل على خدمة مجموعة واسعة من الشركات والأفراد من العملاء وتشتمل بذلك على مخاطر عملاء عالية مثل الأشخاص المنكشفين سياسياً. وتتعرض العديد من المنتجات المصرفية بشكل كبير لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشتمل الأمثلة على الإيداعات النقدية والسحوبات، وبطاقات الإئتمان، وبطاقات الدفع المسبق، والتمويل التجاري، وتحويل الأموال الخ.
- ويكون أصل بعض البنوك من دول أجنبية عالية المخاطر الأمر الذي يزيد من المخاطر الجغرافية والسياسية. وعلى الرغم من حقيقة أن هذه البنوك قد تكون محدودة في أعمالها وأنشطتها في الدولة، إلا أنها ما زالت مصدراً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ومازالت البنوك في أرض الدولة - بدون وجه للمقارنة - المبلّغ الأول عن التعاملات المشبوهة (يرجى النظر الى الملحق 10).
- وبالنظر الى حجم وأهمية هذا القطاع وطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنوك في أرض الدولة، فإن التقييم الوطني للمخاطر قام بتصنيف جوانب الضعف في قطاع البنوك ككل على أنه مرتفع.
- أما في المناطق الحرة المالية، فقد تم تقييم قطاع البنوك على أنه متوسط-عالي المخاطر نتيجة لصغر حجم القطاع.

شركات التمويل.

- شركات التمويل، والتي قد تكون تقليدية أو مؤسسات إسلامية تقوم بتنفيذ واحد من الأنشطة التالية أو أكثر:
  - تمديد الدفعات الأولى و/أو القروض الشخصية لأغراض استهلاكية مختلفة؛
  - تمويل الأعمال التجارية وفتح اعتمادات بنكية وإصدار الضمانات لصالح العملاء: و
  - اكتتاب في رأس المال للمشاريع و/أو إصدار الأسهم والسندات و/أو شهادات الإيداع.
- وفي 2018، صنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع شركات التمويل على أنه متوسط -مرتفع المخاطر.

شركات الصرافة وحوالة دار.

- يعتبر صرف العملات الأجنبية وتحويل الأموال من الأمور الشائعة في دولة الإمارات وهنالك سوق كبير لشركات الصرافة ومزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة. وتعتبر أيضاً حوالة دار من مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة التي تعمل في دولة الإمارات لتمكن غير المواطنين المقيمين في الدولة من إرسال الأموال لمواطنهم الأصلية عبر شركات الصرافة والحوالة دار في الدولة أو عبر بنوكهم.

- وبلغ إجمالي التحويلات الخارجة من الدولة في 2017 مبلغ 308 مليار درهم إماراتي، مقابل 59 مليار درهم إماراتي كتحويلات واردة الى الدولة.
- ويعتبر هذا القطاع قطاع يتعامل بالنقد بشكل كبير ويتعامل مع مجموعة واسعة من عملاء التجزئة والذين قد يستخدمون مزودي الخدمات النقدية في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعزى أحد المخاطر الرئيسية في هذا القطاع الى التحويلات التي تتم عبر الحوالة دار غير الرسمية والتي تكون غير مرخصة.
- ومازالت شركات الصرافة تعد ثاني أكبر مبلّغ عن المعاملات المشبوهة (يرجى النظر الى الملحق 10).
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع شركات الصرافة في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية على أنه عالي المخاطر.

الأوراق المالية

- تتعامل الأسواق المالية الإماراتية بشكل أساسي في الأسهم والأوراق المالية والسندات والعقود المستقبلية وصناديق الاستثمار والسلع والعملات والمعادن والأحجار والمشتقات والصكوك (سندات إسلامية). وفي دولة الإمارات فإنه بالإمكان صرف الأوراق المالية في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي بالإضافة الى الصرف عبر البنية التحتية في المناطق الحرة المالية وسوق دبي للسلع والذهب في المناطق الحرة التجارية. ويعتبر سوق دبي المالي أول سوق مالي في العالم يمتثل مع قواعد الشريعة الإسلامية.
- ونتيجة للخصائص الكامنة في هذا القطاع، وطبيعة المنتجات والخدمات وعلاقات العمل، فقد صنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع الأوراق المالية في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية على أنه قطاع متوسط-عالي المخاطر (باستثناء أمناء الحفظ في أرض الدولة، الذين تم اعتبارهم متوسطي المخاطر).

التأمين

- تعتبر الأنواع التالية من التأمين متاحة في دولة الإمارات:
  - التأمين على الحياة
  - التأمين الصحي
  - التأمين على الممتلكات (المحركات والحريق والبحري)؛
  - تأمين المسؤولية (المسؤولية ضد الغير للمركبات وتأمين الحوادث الشخصية وتأمين مسؤولية صاحب العمل وتأمين القطارات وتأمين الأموال النقدية).
- تقدم العديد من الشركات خدمات التأمين الإسلامي (تكافل).
- مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات التالية:

أ. يتم الحصول على بوالص التأمين أو طلب رفع قيمة البوالص بمبالغ كبيرة بشكل لا يتناسب والمعلومات المتاحة حول دخل المؤمن عليه أو ثروته داخل الدولة.
ب. التأمين تحت عدة عقود لنفس المؤمن أو لعدة مؤمنين، حتى إذا كانت القيمة لكل عقد قيمة صغيرة ولكن القيمة المجمعة تكون كبيرة.
ج. التأمين على الحياة بإجمالي كبير بدفعة واحدة يتم دفعه مقدماً.
د. يقوم المؤمن عليه بإلغاء التأمين المحدد في البند (ج) أعلاه بفترة قصيرة من إتمام عملية التأمين.
ه. عملاء من دول عالية المخاطر (بموجب البيان العام الصادر عن مجموعة العمل المالي).

تم تصنيف قطاع التأمين على الحياة على أنه متوسط المخاطر في أرض الدولة والمناطق الحرة المالية.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة

- تتمتع دولة الإمارات بقطاع خدمات مهنية نابض بالحياة كبير الحجم (تقدر بما يقارب 30,000 كيان - يرجى النظر الى الجدول 8 أدناه) ومجموعة متنوعة من الخدمات المقدمة نظرًا لأن دولة الإمارات هي مركز أعمال إقليمي واقتصاد قائم على الخدمات.

الجدول 8 - الأعمال والمهن غير المالية المحددة في دولة الإمارات[15]

نوع الكيان - الأعمال والمهن غير المالية المحددة	أرض الدولة	المناطق الحرة المالية	المناطق الحرة التجارية	إجمالي
الأرقام كما هي في 1 ديسمبر 2017 (أو كما هو محدد، خلافاً لذلك)	عدد المرخصة/ المسجلة	عدد المرخصة/ المسجلة	عدد المرخصة/ المسجلة	عدد المرخصة/ المسجلة
المدققين والمحاسبين	1,262	29	333	1,624
الشركات ومزودي الخدمة والصناديق الاستئمانية	1,397	32	4,034	5,463
تجار المعادن الثمينة والأحجار	7,099	7	2,337	9,443
العقارات	11,214	5	322	11,541
أخرى[16]	غير متوفر	5		5
كتاب العدل والمحامين[17]	1,054	85	144	1,283
إجمالي الأعمال والمهن غير المالية المحددة	**22,026**	**163**	**7,170**	**29,359**

وسطاء ووكلاء العقارات[18]

- يوفر القطاع منتجات وخدمات معرضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تطوير الأراضي وبناء مبانٍ جديدة وبيعها لاحقًا. ساهم قطاع الإنشاء والعقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 20 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من عام 2016[19] شهدت دبي طفرة كبيرة في قطاع الإنشاء والعقارات، مما جعلها مركزًا لبعض أكبر شركات الإنشاء في العالم. بالإضافة الى اعتبار أبوظبي كمنصة رئيسية لقطاع الإنشاء هناك قيود على غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة والأشخاص الاعتباريين المملوكة لمواطنين من غير الإماراتيين يمتلكون عقارات في أرض الدولة لدولة الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من وجود قواعد مختلفة للمناطق الحرة (مثل العقارات في المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة المالية التي يتم عقدها بحرية، بما في ذلك العقارات السكنية والتجارية).
- على الرغم من أن المعاملات العقارية تتم عادةً وجهاً لوجه، إلا أنه يمكن استخدام أطراف ثالثة لإجراء المعاملات وهناك فرصة لوضع هياكل ملكية معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي ومصدر الأموال المستخدمة في الشراء.
- يتم استخدام منتجات وخدمات القطاع بشكل عام من قبل مجموعة من العملاء، والتي قد تشمل العملاء المعرضين لمخاطر عالية مثل الأشخاص السياسيون ممثلو الخطر والمستثمرين الأجانب (بما في ذلك من المناطق ذات المخاطر العالية) والأفراد في المهن والشركات المعرضة للخطر.

[15] الأرقام الواردة في الجداول كما هي في 1 ديسمبر 2017 أو كما هو منصوص عليه بطريقة أخرى. ومع ذلك، تم تعيين المشرفين على الأعمال والمهن غير المالية المحددة فقط في عام 2019 والتخصيص عبر المشرفين هو انعكاس للتغيرات الأخيرة في نظام الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

[16] التجار في أي مواد قابلة للبيع بسعر أعلى من أو ما يعادل 15 ألف دولار أمريكي.

[17] كتاب العدل في الإمارات العربية المتحدة لا يستوفون تعريف فاتف لأنهم لا يقومون بمعالجة التعاملات.

[18] مصطلحات "وسيط العقارات" و "الوكيل العقاري" هي مصطلحات قابلة للتبادل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

[19] احصاءات إجمالي الناتج المحلي مقدمة من قبل وزارة الاقتصاد.

- وبالإجمالي، استثمر أشخاص من أكثر من 200 جنسية بما يعادل 151 مليار درهم إماراتي عبر 71.000 تعامل فقط في سوق دبي للعقارات في 18 شهراً حتى نهاية يونيو 2017 بينما قام المواطنون بما يقارب 12,000 استثمار بتعاملات قاربت 37.4 مليار درهم إماراتي، تلاهم الهند وباكستان والسعودية وبريطانيا على التوالي، وهذا بما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتعاملات المسجلة.
- وفي 2018، صنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع العقارات في الدولة على أنها متوسطة-مرتفعة المخاطر.

المحاسبين/المدققين

- يضم قطاع المحاسبة عددًا كبيرًا من الممارسين الذين لديهم معرفة متخصصة وخبرات قد تكون عرضة للاستغلال إما عن قصد أو بغير قصد لأغراض غير مشروعة. قد تتراوح المنتجات والخدمات التي يقدمها هذا القطاع من خدمات التدقيق إلى خدمات أخرى، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، والاستشارات المالية والضريبية، والمحاسبة الجنائية، وخدمات التقييم والإعسار. وتشمل قاعدة العملاء أيضًا عملاء ذوي ثروات عالية، وأشخاص منكشفين سياسياً، والشركات الضعيفة المعرضة للخطر (مثال المعتمدة منها على النقد). ويكون التعامل مع العملاء بشكل أساسي مباشرة ووجهاً لوجه. وهذا يقلل من عدم الكشف عن هويته. ومع ذلك، يُعتقد أن قطاع المحاسبة ليس لديه سوى القليل من التعرض لدول ذات مخاطر مرتفعة، بالنظر إلى أنها في الغالب تركيزها محلي.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع المدققين والمحاسبين في أرض الدولة والمناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة المالية على أنه متوسط المخاطر.

شركات مزودي الخدمة والصناديق الاستئمانية

- هناك شركات في دولة الإمارات تطلق على نفسها "شركات استشارية"، لكنها في الواقع تقوم بأعمال تسجيل الشركات والمؤسسات وترتيب التأشيرات لموظفي الشركات. ومن المعروف أيضا أن هذه المهنة تعمل في كثير من الأحيان كمدير يتم تسميته داخل هذه الهياكل. هذه الشركات مسجلة لدى دوائر التنمية الاقتصادية، وحتى وقت قريب لم يتم تنظيمها بشكل منفصل كمقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية. وعلى هذا النحو، هناك القليل من المعلومات المتاحة حول حجم ونطاق الأنشطة التي يتعهد بها هذا القطاع.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع شركات مزودي الخدمات والصناديق الاستئمانية في أرض الدولة والمناطق الحرة التجارية على أنه متوسط-عالي المخاطر.
- وتشكل أنشطة شركات مزودي الخدمات والصناديق الاستئمانية في المناطق الحرة المالية خدمات مالية وبالتالي يتم الرقابة عليها كمنشآت مالية.
- يوفر قطاع مزودي الخدمات المالية وصناديق الاستئمان في المنطقة الحرة مجموعة واسعة من هياكل الشركات، والتي تشمل أدوات الاستثمار. هياكل ملكية هذه الكيانات تختلف من أفراد إلى أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية. هذه الكيانات منتشرة على نطاق واسع وتلعب دورًا مهمًا وشرعيًا داخل الدولة.
- يتم تقديم خدمات مزودي خدمات الشركات وصناديق الاستئمان المعرضة للمخاطر بشكل عام لمجموعة واسعة من الأفراد والأعمال. ومن المعروف أيضا أن هذه المهنة تعمل في كثير من الأحيان كمدير يتم تسميته داخل هذه الهياكل. يُعتقد أن ملف تعريف العميل الخاص بقطاع شركات مزودي الخدمات يشتمل على مجموعة من العملاء الذين قد يكونون من أشخاص منكشفين سياسياً، وعملاء في شركات ومهن معرضة للمخاطر، وعملاء تتم أنشطتهم في أماكن مدعاة للقلق.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع مزودي الخدمات والصناديق الاستئمانية في المناطق الحرة المالية على أنه متوسط-عالي المخاطر.

تجار المعادن والأحجار الثمينة

- يعد تداول الذهب والمعادن النفيسة والأحجار الأخرى والسلع عالية القيمة أحد أكثر القطاعات نشاطًا في دولة الإمارات. وسواء كان للاستهلاك الشخصي أو الاستثمار أو إعادة التصدير، فإن حجم هذا القطاع هو عشرات المليارات من الدراهم. وتشير التقديرات إلى أن هناك أكثر من 1000 شركة تعمل في مجال الذهب في دبي وحدها، والتي تتراوح بين معامل التكرير والتجار وتجار الجملة وتجار التجزئة.
- يتم استيراد الذهب في المقام الأول عن طريق الجو، إما عن طريق المسافرين الأفراد أو الشحنات التي يتم إما تخليصها مباشرة من قبل الشركة المستوردة أو عن طريق وكلاء مثل برينكس، ترانس جارد وما إلى ذلك. ويتم تصدير الذهب عبر نفس الطريق مثل الاستيراد، أي عن طريق الجو، تخرج من قبل أفراد مسافرين يحملونها أو شحنات شخصية إما من قبل الشركة المصدرة أو عن طريق وكلاء مثل برينكس، ترانس جارد وما إلى ذلك. وفقًا لتقديرات الصناعة، فإن 60 إلى 80٪ من جميع واردات الذهب مخصصة لأغراض إعادة التصدير.
- تقع معظم الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع في دبي[20] حيث يقع كل من مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC) والمنطقة الحرة لجبل علي (JAFZA) في الإمارة. يعتبر مركز دبي للسلع المتعددة واحد من أكبر المناطق التجارية الحرة في دولة الإمارات مع وجود الآلاف من الكيانات التجارية المسجلة وكمية كبيرة من هذه الشركات هي تجار في المعادن والأحجار الكريمة. توجد بورصة دبي للماس (DDE) وبورصة دبي للذهب والسلع (DGCX) في مركز دبي للسلع المتعددة. وتعتبر جافزا هي واحدة من أكبر المناطق الحرة في العالم، وأكبر ميناء في دولة الإمارات حيث ترتبط معظم الأنشطة بصادرات وواردات المنتجات والسلع.
- ومع ذلك، يقع بعض آلاف من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في داخل أرض الدولة.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في أرض الدولة والمناطق الحرة التجارية على أنه قطاع مرتفع المخاطر.
- يعتبر قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار صغيراً نسبياً في المنطقة الحرة المالية ومع ذلك، فإن قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار لديه علاقات تعاملات إلى حد كبير مع عملائه وهناك فرص للعملاء لإجراء معاملات نقدية بدرجة عالية السرية. يُعتقد أيضًا أن ملف تعريف العميل يتضمن عملاء عالين الخطورة (محليًا ودوليًا)، والذين قد يكونون أيضًا أشخاص منكشفين سياسيا، ويعملون في أعمال أو مهن معرضة للمخاطر.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في المناطق الحرة المالية على أنها متوسطة-مرتفعة المخاطر.

المحامون وغيرهم من المهنيين القانونيين المستقلين

- يقدم القطاع القانوني في دولة الإمارات مجموعة واسعة من الخدمات. ويحق لكل من المحامين والمستشارين القانونيين ممارسة مهنة تقديم المساعدة القانونية لأولئك الذين يطلبونها، ولكن لا يُسمح إلا للمحامين (المدعين) بالمرافعة أمام المحاكم ومحاكم التحكيم واللجان القضائية والإدارية. للقيام بذلك، ويجب أن يكونوا مواطنين إماراتيين. ويقتصر المستشارون القانونيون على تقديم المشورة والرأي القانوني للعملاء دون إمكانية تمثيلهم أمام القضاء أو اللجان القضائية أو التحكيم.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر قطاع المهن القانونية في أرض الدولة والمناطق الحرة التجارية على أنه متوسط-عالي المخاطر.

[20] في عام 2016، احتلت دولة الإمارات المرتبة الثالثة عالمياً من حيث صادرات الذهب بقيمة إجمالية بلغت 25.4 مليار دولار أمريكي، والتي تمثل 7.8% من إجمالي صادرات العالم المصدر: World Top Exports.

- يقدم القطاع القانوني في المنطقة الحرة المالية مجموعة من الخدمات القانونية التي تتراوح من المشورة القانونية إلى تشكيل الشركات والأشخاص الاعتباريين، إلى تنفيذ المعاملات العقارية والأوراق المالية. ويتم بشكل عام تقديم هذه الخدمات المعرضة للمخاطر لمجموعة واسعة من الأفراد والأعمال. ومن المعروف أيضا أن هذه المهنة تعمل في كثير من الأحيان كطرف ثالث داخل هذه الهياكل. يُعتقد أن ملف تعريف العميل الخاص بالقطاع القانوني يشتمل على مجموعة من العملاء الذين قد يكونون من أشخاص سياسيين ممثلي الخطر، والعملاء في الشركات والمهن الضعيفة، والعملاء الذين تتم أنشطتهم في أماكن تهمهم. تتفاعل المهن بشكل أساسي بصورة مباشرة مع عملائها، مما يقلل من فرص إخفاء الهوية.
- وصنف التقييم الوطني للمخاطر القطاع القانوني في المناطق الحرة المالية على أنه متوسط-عالي المخاطر.

كتاب العدل

- قد يكون كتاب العدل في الإمارات عامين أو خاصين، ولا يوجد سوى 32 في الدولة. وتجدر الإشارة الى أن كتاب العدل في الدولة سواء كانوا عامين أو خاصين، لا يشاركون في أي من الإجراءات المنصوص عليها في التوصية 22.1 لشراء وبيع العقارات، وإدارة الحسابات المصرفية وإنشاء الأشخاص الاعتباريين. وبالتالي، لا يخضع كتاب العدل في الإمارات للالتزامات المتعلقة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة المنصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، على الرغم من أنها مشمولة بموجب نطاق النظام في حالة حدوث تغييرات في المستقبل.

الكازينوهات

- تعتبر المقامرة غير قانونية في دولة الإمارات بالكامل (بما في ذلك المناطق الحرة التجارية والمالية)، وفقًا للمواد 413 إلى 416 من قانون العقوبات الاتحادي رقم 3 لسنة 1987.

القسم السابع. تقييم جوانب الضعف الخاصة بالأشخاص الاعتبارية

- بينما يتم الاعتراف بالأهمية الشرعية والاقتصادية لدور الأشخاص الاعتبارية، فإنها تظهر جوانب ضعف كامنة مهمة أيضاً ناشئة عن هيكلتهم الفعلية وتعزى الحالة القانونية الفريدة للأشخاص الاعتبارية الى الأنماط المعقدة المستخدمة في إخفاء المستفيدين الحقيقيين، وفي عديد من جوانبها، إخفاء السبب الفعلي وراء الاحتفاظ بالأصول وإجراء التعاملات المتعلقة بها.
- واعتمد تقييم المخاطر على كلا الجانبين؛ الخبرات الدولية[21] ومعرفة مسؤولي دولة الإمارات والأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة للأشخاص الاعتبارية التي بالإمكان استغلالها لتسهيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإخفاء المستفيد الحقيقي (يرجى النظر الى الملحق).
- وتم استخدام تصنيفات للمخاطر مكونة من 3 مستويات في عملية التقييم (مرتفع، متوسط ومنخفض).
- وتم الموافقة بالإجماع على هذه التصنيفات من قبل مسؤولي دولة الإمارات من مختلف الجهات المختصة عبر ورش العمل وتم الانتهاء من التقييم في أكتوبر 2018.
- ويمثل هذا التحديث 2019، التحديث على الإحصائيات والأرقام الخاصة بالأشخاص الاعتبارية في الدولة.
- وهنالك أكثر من 400,000 شركة تم تأسيسها في الدولة وأغلبيتها من الأشخاص الاعتبارية وتم تأسيسها في أرض الدولة في الدولة كما هو مبين في الجدولين 9 و10 أدناه.

الجدول 9 - عدد الأشخاص الاعتبارية المؤسسة في دولة الإمارات (31 ديسمبر 2017)

السلطة القضائية	عدد الأشخاص الاعتبارية	إجمالي %
في بر الدولة الرئيسي	307,534	~ %76.7
المناطق الحرة التجارية	91,043	~ %22.7
المناطق الحرة المالية (المناطق الحرة المالية)	2,436	~ %0.6
إجمالي	***401,013**	**~ %100**

الجدول 10 - أكبر مسجلي الشركات في الدولة (كما هي في 31 ديسمبر 2017)

الجهة المرخصة	أرض الدولة أو المنطقة الحرة	الإمارة	عدد الشركات	إجمالي %	النسبة التراكمية
دائرة التنمية الاقتصادية في دبي	أرض الدولة	دبي	158,879	~ %39.6	~ %39.6
دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي	أرض الدولة	أبوظبي	118,300	~ %29.5	~ %69.1
دائرة التنمية الاقتصادية في الشارقة	أرض الدولة	الشارقة	22,508	~ %5.6	~ %74.7
المنطقة الاقتصادية في رأس الخيمة	المنطقة الحرة	رأس الخيمة	13,668	~ %3.4	~ %78.1
مركز دبي للسلع المتعددة	المنطقة الحرة	دبي	13,191	~ %3.3	~ %81.4

[21] بما فيها http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/FATF-Egmont-Concealment-beneficial-ownership.pdf.

مركز الشركات الدولية في راس الخيمة	المنطقة الحرة	رأس الخيمة	12,907	%3.2	%84.6
المنطقة الحرة لجبل علي	المنطقة الحرة	دبي	12,812	%3.2	%87.8
دائرة التنمية الاقتصادية رأس الخيمة	أرض الدولة	رأس الخيمة	5,199	%1.3	%89.1
سلطة مدينة الطيران (دبي الجنوب)	المنطقة الحرة	دبي	5,178	%1.3	%90.4
منطقة الحمرية الحرة	المنطقة الحرة	الشارقة	5,005	%1.2	%91.7
المنطقة الحرة عجمان	المنطقة الحرة	عجمان	10,390	%2.6	%94.3
هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة (SAIF)	المنطقة الحرة	الشارقة	4,254	%1.1	%95.3
سلطة دبي للتطوير	المنطقة الحرة	دبي	3,252	%0.8	%96.1
هيئة المنطقة الحرة التجارية في أم القيوين	المنطقة الحرة	أم القيوين	4,542	%1.1	%97.3

- وجد تقييم جوانب الضعف في أرض الدولة الرئيسي أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التضامن تمثل مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب كامنة عالية (الجدول 11).
-

الجدول 11 - مستويات جوانب الضعف الكامنة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة داخل الدولة

	نوع الشركة (بر الدولة الرئيسي)	عدد الأشخاص الاعتبارية (كما هو في ديسمبر 2017)	إجمالي %	مستوى المخاطرة التي تم تقييمها
القانون الاتحادي	1. شركة ذات مسؤولية محدودة	209,038	%68.0	مرتفعة
	2. شركة تضامن	1,266	%0.4	مرتفعة
	3. شركة مساهمة عامة	738	%0.2	منخفضة
	4. شركة توصية بسيطة	641	%0.2	متوسطة
	5. شركة مساهمة خاصة	184	%0.1	متوسطة
غير مدمجة (مؤسسة فردية)		95,656	%31.1	منخفضة
التعاونيات		11	%0.0	منخفضة
	إجمالي	**307,534**	**%100**	

- في المناطق الحرة المالية، وجد التقييم أن عدد مختلف أنواع الأشخاص الاعتبارية يمثل جوانب ضعف كامنة مرتفعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب (الجدول 12)

الجدول 12 - تقييم مستويات جوانب الضعف الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة في المناطق الحرة المالية

نوع الهيكل القانوني (المناطق الحرة المالية)	عدد الأشخاص الاعتبارية (كما هو في ديسمبر 2017)	إجمالي %	مستوى المخاطرة التي تم تقييمها
شركة خاصة محدودة بالأسهم	1,297	%53.2	مرتفعة
فروع شركات أجنبية	528	%21.7	مرتفعة
شركة مسؤولية محدودة	287	%11.8	مرتفعة
شركات محدودة ذات غرض خاص	200	%8.2	مرتفعة
شركة مقيدة النطاق	56	%2.3	متوسطة
شراكة محدودة المسؤولية	20	%0.8	متوسطة
شركة استثمار محدودة	14	%0.6	مرتفعة
شراكة محدودة	9	%0.4	متوسطة
أنواع أخرى	25	%1.0<	متوسط الى مرتفع
إجمالي	**2,436**	**%100**	

- في المناطق الحرة التجارية، وجد التقييم أن شركات المسؤولية المحدودة وأفرع الشركات الأجنبية وشركات الأوفشور يمثل جوانب ضعف كامنة مرتفعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب (الجدول 13)

الجدول 13 - تقييم مستويات جوانب الضعف الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب نوع الشركة في المناطق الحرة التجارية

نوع الهيكل القانوني (المناطق الحرة التجارية)	عدد الأشخاص الاعتبارية (كما هو في ديسمبر 2017)	إجمالي %	مستوى المخاطر التي تم تقييمها
شركة ذات مسؤولية محدودة	58,605	%86.5	مرتفعة
فروع شركات أجنبية	6,213	%9.2	مرتفعة
شركة توصية بسيطة	1,445	%2.1	متوسطة
شركات الأوفشور	1,245	%1.8	مرتفعة
غير مدمجة (مؤسسة فردية)	196	%0.1<	منخفضة
فروع شركات إماراتية	18	%0.1<	متوسطة
شركة مساهمة خاصة	4	%0.1<	متوسطة
شركة مساهمة عامة	2	%0.1<	منخفضة
إجمالي	**67,728**	**%100**	

- وجد التقييم أن المؤسسات والتعاونيات تمثل جوانب ضعف منخفضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

القسم الثامن: تقييم احتمالية مخاطر تمويل الإرهاب في الجمعيات غير الهادفة للربح

- على الرغم من الأهمية الكبيرة للجمعيات غير الهادفة للربح في تقديم الخدمات الخيرية حول العالم، بالإضافة الى صعوبة تقديم المساعدة لمن هم بحاجتها في المناطق المحتاجة البعيدة، إلا أنه بالإمكان استغلال الجمعيات غير الهادفة للربح من قبل المنظمات الإرهابية: (1) ليتم فرضها ككيانات شرعية؛ (2) وليتم استغلال الكيان الشرعي كقناة لتمويل إرهابي بما في ذلك، لأغراض التهرب من تدابير تجميد الأصول؛ (3) لإخفاء أو التعتيم على سرية تحويل الأموال المقصود بها أغراض مشروعة، إلا أنه يتم تحويلها لأغراض إرهابية.
- وطالما أنه معروف بأن ليس جميع الجمعيات غير الهادفة للربح معرضة لجوانب ضعف عالية لتمويل الإرهاب (وبعضها قد يمثل خطر منخفض، أو حتى عدم وجود خطر كلياً) إلا أن التوصية رقم 8 من توصيات مجموعة العمل المالي تتوقع من الدول أن تحدد أي المنظمات تندرج تحت تعريف فاتف للمنظمات غير الهادفة للربح، وأن تستخدم جميع المصادر ذات الصلة بالمعلومات من أجل تحديد خصائص وأنواع الجمعيات غير الهادفة للربح وفقاً لنشاطها او خصائصها، ويرجح أن تكون ذات مخاطر لإساءة استخدمها في تمويل الإرهاب (أو بكلمات أخرى، أن تكون معرضة لجوانب ضعف كامنة لتمويل الإرهاب) .
- ولأغراض التوصية رقم 8، يتم الإشارة الى الجمعيات غير الهادفة للربح على أنها الأشخاص الاعتبارية أو الترتيبات القانونية التي تقوم في الأساس بجمع وتوزيع التبرعات لأغراض مثل الأغراض الخيرية والدينية والثقافية والتعليمية والاجتماعية والعائلية، أو لتنفيذ أنواع أخرى من العمل الخيري.
- أما بالنسبة لتقييم المخاطر المبين أعلاه، بداية، فإن تقييم دولة الإمارات لجوانب الضعف الكامنة المتعلقة بتمويل الإرهاب في الجمعيات غير الهادفة للربح تم مناقشته والموافقة عليه بالإجماع من قبل مسؤولي الدولة من الجهات المختصة خلال ورش العمل.
- استفادت منهجية التقييم من جميع المصادر المتاحة حول المعلومات الكمية والنوعية ذات الصلة.
- وتم تصنيف الأنواع المختلفة من الجمعيات غير الهادفة للربح في الدولة، بداية، بناءً على الجهة التنظيمية والرقابية الخاضعة لها وتم بعد ذلك جمع المعلومات حول عدد الكيانات المرخصة والخصائص المختلفة أو الخصائص مثل نوع أو نشاط المنظمة غير الهادفة للربح، سواء أكانت تتناسب مع تعريف مجموعة العمل المالي ام كانت منخرطة في أنشطة دولية، إضافة الى أنواع المتبرعين ومستلمي الأموال.
- وتم في البداية استخدام هذه المعلومات لتحديد سواء أكانت هذه الجمعيات غير الهادفة للريح عرضة لمخاطر استغلالها في تمويل الإرهاب أم لا وبالنسبة للجمعيات غير الهادفة للريح التي تم تقييمها على أنها عرضة لتمويل الإرهاب، فقد تم تقييمها على أنها بمستوى منخفض أو مرتفع.
- واعتمدت مستويات المخاطر الكامنة التي تم تقييمها بناءً على سياق دولة الإمارات على الخبرات الدولية ومعرفة مسؤولي دولة الإمارات في هذا السياق.
- تم الانتهاء من تقييم المخاطر الأول للمنظمات غير الهادفة للربح في أكتوبر 2018، وهذا التحديث الذي تم في 2019 يمثل ببساطة الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالجمعيات غير الهادفة للربح في الدولة.
- باختصار؛ (يرجى النظر الى الجدول 14)، هنالك عدد كبير من الجمعيات غير الهادفة للربح في الدولة والتي بالإمكان تقسيمها الى 9 مجموعات مختلفة بناءً على جهة الرقابة عليها.
- 4 مجموعات فقط تم تقييمها على أنها عرضة لمخاطر تمويل الإرهاب من بين التسعة؛ بينما 3 تم اعتبارها على أنها ذات مخاطر كامنة عالية، أي؛ الجمعيات غير الهادفة للربح التي تندرج تحت رقابة هيئة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ووزارة تنمية المجتمع و**الجمعيات المؤسسة من دواوين الحكام** (على الرغم من أنها تندرج الآن تحت وزارة تنمية المجتمع).

- وتم تقييم الجمعيات غير الهادفة للربح التي تندرج تحت رقابة المدينة العالمية الإنسانية على أنها ذات مخاطر منخفضة لتمويل الإرهاب، بالنظر الى أنها بطبيعتها منظمات تابعة للأمم المتحدة أو تابعة لمنظمات خيرية دولة معروفة مثل أطباء بلا حدود.

الجدول 14: ملخص تقييم المخاطر الكامنة لتمويل الإرهاب الخاص بالجمعيات غير الهادفة للربح في دولة الإمارات

الجهات التنظيمية	هيئة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري	هيئة تنمية المجتمع	المدينة العالمية الإنسانية	سوق أبوظبي العالمي	مركز دبي المالي العالمي	وزارة تنمية المجتمع	الجمعيات المؤسسة من دواوين الحكام	وزارة الاقتصاد	هيئة دبي للمجمعات الابداعية
1. عدد الكيانات المسجلة (في 1 ديسمبر 2017) (المجموع = 439)	15	70	58	2	14	214	51	2	13
2. نوع الجمعيات غير الهادفة للربح	مختلف الجمعيات الخيرية	الجمعيات غير الهادفة للربح والجمعيات	49 جمعية غير هادفة للربح: 9 كيانات تعود للأمم المتحدة	الجمعيات المهنية مؤسسات مهنية مملوكة من قبل مؤسسات	منظمات مدمجة غير هادفة للربح، على الأغلب جمعيات مهنية	الخدمات الثقافية والعامة: مهنية وخيرية وإنسانية ونسائية وفنون شعبية، ومسارح وجمعيات	خيرية داخل مختلف الإمارات	التعاونيات	الجمعيات المهنية
3. تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح؟	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا
تصنيف المخاطر الكامنة	معرضة للخطر - مرتفع	لا يوجد خطر	معرضة للخطر - منخفض	لا يوجد خطر	لا يوجد خطر	معرضة للخطر - مرتفع	معرضة للخطر - مرتفع	لا يوجد خطر	لا يوجد خطر

الخلاصة

- تحديد وتقييم وفهم مخاطر مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الكامنة عبارة عن عملية مستمرة وأساسية لنظام وطني فاعل لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- تلتزم الدولة بمراجعة التقييم الوطني للمخاطر الخاص بها وإطار العمل التنظيمي والقانوني والمؤسسي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل دوري لضمان الامتثال بالمعايير الدولية وحماية النظام المالي والاقتصاد الوطني بشكل فاعل والمساهمة في الجهود العالمية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وبذلك، تخطط الدولة لتحديث التقييم الوطني للمخاطر بشكل رسمي كل سنتين وتشتمل التقييمات أو التحديثات على قطاعات محددة أو جرائم محددة، وسيتم إجراء ذلك بحسب الحاجة وبناءً على التغيرات في المعايير الدولية، وتطور أنماط تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وظهور أنماط جديدة أو منتجات أو خدمات أو قطاعات جديدة.
- وفي البداية، من المهم على الجهات الحكومية والقطاع الخاص فهم المخاطر الكامنة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهونها لكي يتمكنوا من معالجة ووضع التدابير لهذه المخاطر بشكل فاعل.

الملحق - تحديث الإحصائيات المتعلقة بتهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الجدول 15 - تقارير التعاملات المشبوهة المستلمة من وحدة المعلومات المالية والمرسلة من الكيانات المختلفة من 2013 الى 2018

تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من وحدة المعلومات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من المنشآت المالية في أرض الدولة						
البنوك	2,165	2,561	3,460	5,085	5,402	6,152
شركات الصرافة	413	667	1,245	1,898	1,288	1,073
الأوراق المالية	0	0	11	7	7	5
التأمين	6	36	17	18	14	17
إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من المنشآت المالية في أرض الدولة	**2,584**	**3,264**	**4,733**	**7,008**	**6,711**	**7,247**
تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من المناطق الحرة المالية						
إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من المناطق الحرة المالية	0	82	127	145	211	281
تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من أرض الدولة والأعمال والمهن غير المالية المحددة في المناطق الحرة						
المحامين	0	0	0	0	8	1
شركات العقارات	0	0	0	0	1	0
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	0	0	0	2	0	0
شركات مقدمو الخدمات						
المحاسبين/المدققين	0	1	3	2	0	1
إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في أرض الدولة	**0**	**1**	**3**	**4**	**9**	**2**

تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من وحدة المعلومات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من مصادر أخرى (وتمثل تقارير التعاملات المشبوهة المسلمة يدوياً)،						
شركات التمويل والاستثمار (أرض الدولة)	17	19	20	18	22	20
المنطقة الحرة التجارية	0	6	8	2	6	7
خدمات وبوابات منصة الدفعات	0	0	0	0	0	23
أخرى	4	0	0	0	0	2
البلاغات العامة	0	4	3	7	3	19
إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة من مصادر أخرى	**21**	**29**	**31**	**27**	**31**	**71**
الإجمالي	**2,605**	**3,376**	**4,894**	**7,184**	**6,962**	**7,601**

الجدول 16 - تحقيقات غسل الأموال من قبل جهات إنفاذ القانون حسب الإمارة

عدد أنشطة وقضايا غسل الأموال والقضايا الحالية	2013	2014	2015	2016	2017
عدد أنشطة غسل الأموال التي تم التحقيق فيها من قبل جهات إنفاذ القانون					
أبوظبي	15	26	37	23	72
دبي	253	282	452	1196	1024
رأس الخيمة	6	2	6	5	13
عجمان	7	7	8	11	22
الشارقة	3	6	16	0	0
أم القيوين	0	0	0	0	0
الفجيرة	0	**1**	0	**1**	**1**
إجمالي عدد أنشطة غسل الأموال التي تم التحقيق فيها من قبل جهات إنفاذ القانون	**284**	**324**	**519**	**1236**	**1132**

الجدول 17 - عدد تحقيقات تمويل الإرهاب التي أجرتها جهات إنفاذ القانون وعدد المحال منها الى النيابة العامة

السنة	عدد أنشطة تمويل الإرهاب التي تم التحقيق فيها من قبل جهات إنفاذ القانون	عدد أنشطة تمويل الإرهاب التي تم إرسالها الى النيابة العامة
2013	8	3

السنة	عدد أنشطة تمويل الإرهاب التي تم التحقيق فيها من قبل جهات إنفاذ القانون	عدد أنشطة تمويل الإرهاب التي تم إرسالها الى النيابة العامة
2014	10	8
2015	18	5
2016	21	2
2017	40	3
2018	62	1
إجمالي	**159**	**22**

الجدول 18 - طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المحالة من وزارة العدل - التعاون الدولي الى النيابة العامة داخل الدولة (أغراض جنائية)

عدد الطلبات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**إجمالي**
النيابة العامة في دبي	80	95	90	110	98	106	**579**
النيابة العامة الاتحادية	20	24	27	18	2	غير متوفر	**91**
النيابة العامة في أبوظبي	6	5	16	16	15	غير متوفر	**58**
النيابة العامة في رأس الخيمة	4	8	12	23	13	20	**80**
إجمالي	**110**	**132**	**145**	**167**	**128**	**126**	**808**

الملحق - تحديث الإحصائيات المتعلقة بجوانب الضعف

الجدول 19 - توزيع تراخيص الأعمال والمهن غير المالية المحددة في دولة الإمارات[22] (كما هي في 01 ديسمبر 2017)

م	مسجلو الشركات	الكازينوهات	المدققين والمحاسبين	الشركات ومزودي الخدمة والصناديق الاستئمانية	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	كتاب العدل والمحامين	العقارات	أخرى	إجمالي[23]
في بر الدولة الرئيسي									
1	دائرة التنمية الاقتصادية أبوظبي	غير مرخصة للعمل في الدولة	غير متوفر	560	541	غير متوفر	4,541	-	**5,642**
2	دائرة التنمية الاقتصادية عجمان		9	75	105	25	1,249	-	**1,463**
3	دائرة التنمية الاقتصادية دبي		1,116	239	5,839	803	4,313	-	**12,310**
4	بلدية الفجيرة		17	145	48	34	90	-	**334**
5	بلدية دبا		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
6	دائرة التنمية الاقتصادية رأس الخيمة		10	378	88	60	51	-	**587**
7	دائرة التنمية الاقتصادية الشارقة		109	-	477	128	946	-	**1,660**
8	دائرة التنمية الاقتصادية أم القيوين		1	-	1	4	24	-	**30**
الإجمال في أرض الدولة			1,262	1,397	7,099	1,054	11,214	0	22,026
المناطق الحرة المالية									
9	سوق أبوظبي العالمي	غير مرخصة للعمل في الدولة	8	13	1	29	4	5[24]	**60**
10	مركز دبي المالي العالمي		21	19	6	56	1	-	**103**
إجمالي المناطق الحرة المالية			**29**	**32**	**7**	**85**	**5**	**5**	**163**
المناطق الحرة التجارية									
المناطق الحرة التجارية أبوظبي									
11	المنطقة الحرة لمطارات أبوظبي	غير مرخصة للعمل في الدولة	-	-	-	-	-	-	**-**
12	هيئة المنطقة الإعلامية		-	-	-	-	-	-	**-**
13	مصدر		1	-	-	-	-	-	**1**
14	شركة أبوظبي للموانئ		2	21	-	2	-	-	**25**
المنطقة الحرة التجارية دبي									
15	المنطقة الحرة لجبل علي	غير مرخصة للعمل في الدولة	13	16	177	3	-	-	**209**
16	هيئة المنطقة الحرة لمطار دبي		2	1	83	1	10	-	**97**
17	هيئة واحة دبي للسيليكون		1	1	1	1	-	-	**4**
18	هيئة دبي للتنمية		2	-	2	4	-	-	**8**

[22] يرجى ملاحظة أنه تم تحديث هذه الأرقام قليلاً منذ تسليم استبيان الامتثال الفني.
[23] تعتبر أرقام الاعمال والمهن غير المالية المحددة مبدئية وعلى وجه الخصوص بما يتعلق بالشركات والصناديق مقدمة الخدمات.
[24] الخمسة أعمال والمهن غير المالية المحددة "الأخرى" هم تجار في أي غرض قابل للبيع بسعر يساوي أو يزيد عن 15000 دولار أمريكي.

م	مسجلو الشركات	الكازينوهات	المدققين والمحاسبين	الشركات ومزودي الخدمة والصناديق الاستئمانية	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	كتاب العدل والمحامين	العقارات	أخرى	إجمالي[23]
19	سلطة مدينة دبي الصحية		-	9	-	-	10	-	**19**
20	مركز دبي للسلع المتعددة		190	59	1,316	9	64	-	**1,638**
21	سلطة مدينة الطيران (دبي الجنوب)		-	317	-	-	9	-	**326**
22	المدينة العالمية للخدمات الإنسانية		-	-	-	-	-	-	**-**
23	ميدان المنطقة الحرة		-	-	1	-	1	-	**2**
24	مركز دبي التجاري العالمي		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
25	سلطة مدينة دبي البحرية		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
	المناطق الحرة الشارقة								
26	هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة(سيف)	غير مرخصة للعمل في الدولة	35	2,447	166	-	106	-	**2,754**
27	منطقة الحمرية الحرة		56	1,157	168	-	-	-	**1,381**
28	مدينة الشارقة الإعلامية(شمس)		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
29	سلطة مدينة الشارقة للنشر		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
30	مدينة الشارقة الطبية		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
31	واحة التكنولوجيا والابتكار في الشارقة		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
	المناطق الحرة عجمان								
32	المنطقة الحرة عجمان	غير مرخصة للعمل في الدولة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
33	مدينة عجمان الإعلامية		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
	المناطق الحرة أم القيوين								
34	المنطقة الحرة التجارية أم القيوين	غير مرخصة	-	-	43	-	-	-	**43**
	المناطق الحرة رأس الخيمة								
35	المنطقة الاقتصادية رأس الخيمة	غير مرخصة للعمل في الدولة	28	-	362	114	114	-	**618**
36	سلطة المنطقة الحرة لمدينة رأس الخيمة البحرية		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
37	مركز الشركات الدولية في راس الخيمة		غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	**غير متوفر**
	المناطق الحرة الفجيرة								
38	سلطة المنطقة الحرة في الفجيرة	غير مرخصة للعمل في الدولة	3	6	18	10	8	-	**45**
39	المدينة الإبداعية الفجيرة		-	-	-	-	-	-	**-**

م	مسجلو الشركات	الكازينوهات	المدققين والمحاسبين	الشركات ومزودي الخدمة والصناديق الاستئمانية	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	كتاب العدل والمحامين	العقارات	أخرى	إجمالي[23]
إجمالي المناطق الحرة التجارية			333	4,034	2,337	144	322	-	7,170
	الإجمالي لدولة الإمارات		1,624	5,463	9,443	1,283	11,541	5	29,359

الملحق - خصائص جوانب الضعف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستويات المخاطر التي تم تقييمها حسب نوع الشركة

نوع الشركة[25]	خصائص جوانب الضعف جراء إخفاء المستفيد الحقيقي	مستوى المخاطر التي تم تقييمها
التعاونيات (القانون الاتحادي رقم 13 لسنة 1976)	لا يوجد مستفيد حقيقي ومملوكة من "أعضاء"	منخفضة
مؤسسات (في المناطق الحرة المالية)	هيكل هجين لا يوجد مالكين أو مساهمين ويتم إدارتهم بموجب مجلس إدارة لا يمكن للمالك الكامن ممارسة السيطرة	منخفضة
شركة مساهمة عامة (المادة 9، قانون اتحادي (2))	تقدم قوانين أسواق المال مستوى عالي من الشفافية	منخفضة
أعمال غير مدمجة/مؤسسات فردية (قانون اتحادي رقم 18 لسنة 1981)	لا يوجد كيان قانوني منفصل الشخص الطبيعي المالك هو أيضاً المدير لا يوجد مستفيد حقيقي	منخفضة
المساهمة العامة (المنطقة الحرة المالية)	الملكية والسيطرة الممارسة تتم عن طريق الشركاء المذكورين في العقد	متوسطة
شراكة محدودة (المنطقة الحرة المالية)	الملكية والسيطرة الممارسة تتم عن طريق الشركاء المذكورين في العقد ولا يوجد فصل قانوني بين الشخص الطبيعي والاعتباري	متوسطة
شراكة محدودة المسؤولية (في المناطق الحرة المالية)	الشركاء المحدودين لديهم مستوى معين من إمكانية إخفاء شخصيتهم بسبب تصرفهم بصفة فردية كشريك مساهم، ونتيجة للمسؤولية المحدودة، لديهم سيطرة محدودة على الشراكة	متوسطة
شركة توصية بسيطة (المادة 9، قانون اتحادي (2))	مالك وحيد ملكية محلية	متوسطة
شركة مساهمة خاصة (المادة 9، قانون اتحادي (2))	يوجد بعض الشفافية ولكن ليست مثل الشركات العامة المدرجة	متوسطة
شركة مسؤولية محدودة (المادة 9، قانون اتحادي (2)) وفي المناطق الحرة المختلفة)	هيكل هجين يحدد القانون الحاكم عن طريق عقد بمستوى عالي من الحرية في تحديد الملكية والسيطرة بين الأعضاء، واستغلال الذين تم تسميتهم	مرتفعة
شركة تضامن (المادة 9، قانون اتحادي (2))	كما هو أعلاه	مرتفعة
شركة خاصة محدودة بالأسهم في المناطق الحرة المالية	تكون هنالك جوانب ضعف عند: 1) وجود هيكل معقد مع سلسلة من	مرتفعة

[25] لا تشتمل على منظمات غير هادفة للربح

نوع الشركة[25]	خصائص جوانب الضعف جراء إخفاء المستفيد الحقيقي	مستوى المخاطر التي تم تقييمها
	الملكية تشتمل على صناديق استئمان عبر مجموعة من الدول؛ 2) استخدام مساهمين اسميين (بموجب تعاقد) أو غير اسميين كمساهمين أو مدراء حيث بالإمكان عدم الإفصاح عن هويتهم؛ 3) استخدام وسطاء (أيضاً جانب ضعف) في تشكيل الشركة؛ 4) بالإمكان أن تكون صورية (ساكنة) أو وهمية او شركة واجهة (غالباً في قطاع خدمات العملاء)	
شركة محدودة خاصة بالضمانات (في المناطق الحرة المالية)	كما هو أعلاه	مرتفعة
شركات استثمار محدودة (في المناطق الحرة المالية)		مرتفعة
شركة خلية محمية (في المناطق الحرة المالية)		مرتفعة
شركة مقيدة النطاق (في المناطق الحرة المالية)	يوجد قيود على النطاق	متوسطة
شركة سوبرا ناتشورال المحدودة (في المناطق الحرة المالية)		مرتفعة
شركات محدودة ذات غرض خاص (في المناطق الحرة المالية)		مرتفعة
شركة أعمال (في الشارقة)		مرتفعة
فروع شركات أجنبية	تجعل الملكية الأجنبية المستفيد الحقيقي صعب التحديد	مرتفعة
فروع شركات إماراتية	يسهل تحديد المستفيد الحقيقي إذا كان مواطناً محلياً	متوسطة
شركات الأوفشور	يجعل هيكل الشركة الأوفشور المستفيد الحقيقي صعب التحديد	مرتفعة